

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Ahram Al Eqtesadi
DATE:	8-November-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	35,000
TITLE :	Unregulated companies and factories hindering “market cleanse initiative”
PAGE:	07
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Staff Report

PRESS CLIPPING SHEET



شركات ومصانع بير السلم تعرقل مبادرة «غسيل سوق الأدوية»

تقود شركات ومصانع بير السلم حرباً لإفشال مبادرة غسيل السوق من الأدوية المغشوشة، حيث رصد خبراء الدواء تحركات تقودها لإعادة تدوير الدواء المغشوش من خلال آلات ومعدات التصنيع القديمة بعيداً عن رقابة وزارة الصحة.

وقال الدكتور طارق سلمان مساعد وزير الصحة لإدارة شئون الصيدلة: إن الدور الأكبر في تنظيف السوق والصيدليات من الأدوية المغشوشة يقع على عاتق التفتيش الصيدلي. وأضاف: الإدارة تتصدى لأي منتجات تباع بالصيدليات أو تكتب في روصات للأطباء ليس لديها مكاتب علمية مرخصة أو بيانات تسجيل بالإدارة المركزية للصيدلة.

وأشار إلى أن أي جهة تمنح ترخيصاً لأي منتج عليها أن تتحمل عواقب ذلك، خاصة إذا ثبت وجود غش تجاري بها. وأوضح أنه توجد اجتماعات مستمرة مع جهاز حماية المستهلك بهدف تنظيف الصيدليات من أي منتجات غير مرخصة من الإدارة، ولا تنطبق عليها الاشتراطات القانونية والعلمية، وذلك حتى تعود مهنة الصيدلة إلى ما كانت عليه ونتمكن من غسيل السوق من الأدوية المنتهية الصلاحية والمغشوشة أيضاً.

وقال محمود فؤاد المدير التنفيذي للمركز المصري للحق في الدواء إن الغش التجاري في سوق الدواء المصري أصبح منهجاً للمافيا التي تعيد تدويره بمصانع تحت السلم، بعيداً عن أعين الرقابة بالمناطق النائية وإعادة تدوير الأدوية المنتهية الصلاحية.

وطالب فؤاد جهاز حماية المستهلك والإدارة العامة للصيدلة بسرعة التحرك ضد غش الأدوية وضبط المخالفين وتحويلهم إلى النيابة العامة لردعهم.

وأوضح أن حجم تجارة الأدوية المنتهية الصلاحية بسوق الدواء المصري تمثل ٦٪ من حجم تجارته، وقال الدكتور محسن شلبي خبير الدواء: إن هناك تخوفاً كبيراً لدى الناس من أصناف كثيرة، بعد أن تم الكشف عن حجم الأدوية المغشوشة بالسوق المصري.

وأوضح شلبي أن الأدوية المغشوشة متعددة، وهي ثلاثة أصناف: الأول يمثل الأدوية المغشوشة المستوردة من الخارج وغير المسجلة بوزارة الصحة؛ أي بإدارة المركزية للصيدلة، وهذا يدعو إلى الشك في محتوياتها، نظراً لأنها لم تمر بأي رقابة دوائية بمصر.

وتابع: الصنف الثاني من الأدوية المغشوشة يتمثل في الأدوية المقلدة، والتي تحتوى الروشتة الخاصة بها على نفس المادة الفعالة للمنتج الأصلي، ولكنها غير أصلية تماماً، رغم أنها تقلد تحت اسم الشركة المنتجة الأصلية، وقال: النوع الثالث هو أدوية لا تحتوى على أي مواد فعالة، وتمثل أخطر أنواع الغش التجاري بالدواء.

وأرجع شلبي تقصّي ظاهرة غش الدواء إلى هذا الحد لسبب خطير جداً على حد تعبيره، وهو وجود الكثير من شركات الأدوية تقوم ببيع آلات ومعدات التصنيع القديمة لديها للغير، دون أي رقابة من وزارة الصحة، وهذا ما يشجع ضعاف النفوس على إنتاج أصناف غالية الثمن من خلال تلك المعدات التي ينقلونها بعيداً عن أعين الرقابة، ويتم التصنيع تحت بير السلم، وهذا ما ينطبق بشدة على مستحضرات التجميل غالية الثمن التي تطرح بالأسواق مقلدة، وتكون عواقبها وخيمة لأنها تسبب أضراراً للأمراض الجلدية والتشوهات. وقال: هناك بعض المستحضرات التي يتم تسجيلها بالمعهد القومي للتغذية، كغذاء صحي وهي لا تخضع لأي رقابة من معامل وزارة الصحة أو المعامل المعتمدة أو الإدارة العامة للصيدلة، وتباع كدواء بالصيدليات ويعتبر ذلك غشاً تجارياً في سوق الدواء، ويمثل خطورة على صحة المرضى.

وقال شلبي إنه رغم أننى صيدلى وخبير دواء تعرضت لشراء دواء سعودى يباع فى السعودية بـ ٦٠ ريالاً، وفى مصر بـ ٢٢ جنيهاً مصرياً؛ أى بأضعاف سعره فى السعودية، وحينما سألت عنه وجدته غير مسجل ولم يتم تحليله بأى معمل مصرى حتى يتم التأكد من مطابقته للمواصفات من عدمه، وهذا سبب وجود الكثير من أصحاب الصيدليات ليسوا صيادلة ويتعاملون مع أى دواء على أنه وسيلة ربح، حتى وإن كان غير مشروع وذلك لتعظيم أرباحهم ولا يهتمهم مصلحة المريض أو سمعة الدواء المصرى.



PRESS CLIPPING SHEET